علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سنحرص دوما على تطوير العلاقات الثنائية مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

المنطقة الحرة بعدن مشروع المستقبل

تعد مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن وأول منطقة حرة صناعية وتجارية . وتتوفر فيها الثروة السمكية والأنشطة الصناعية المختلفة وفيها أقدم مصفاة للنفط . وتتوسع فيها باطراد استثمارات القطاع الخاص في المنطقة الحرة والمناطق الصناعية وفي النشاط السياحي.

وأصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح القرار الجمهوري رقم 49 لسنة 1991 م بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة وأصدر القانون رقم 4 لسنة 1993 بشأن المناطق الحرة الذي ينص على إنشاء منطقة حرة تشمل مدينة عدن وتطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل وإنشاء مناطق حرة أخرى في الجمهورية اليمنية بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ميناء المنطقة الحرة - عدن

وتتمثل مهام واختصاصات إدارة المنطقة الحرة بعدن في مسؤوليتها عن إدارة واستثمار وتطوير المنطقة الحرة من خلال إصدار التراخيص والمستندات القانونية اللازمة للأعمال ولمختلف النشاطات والمهن المسموح بها داخل المنطقة الحرة وتخصيص المساحات والمستودعات والأرصفة اللازمة للمشاريع داخل المنطقة الحرة وتمكين المستثمرين من الحصول على مختلف الخدمات والتسهيلات اللازمة وتملك واستئجار وتأجير الأراضي والعقارات .

وتوفر إدارة المنطقة الحرة في عدن خدمات تنافسية عالية المستوى لتأسيس وتشغيل المشاريع الاستثمارية.وتبذل جهدا مستمرا لبناء قدراتها المؤسسية وتحسين إجراءاتها الإدارية وإيجاد بيئة عمل جاذبة للمستثمرين.

كما تنسق المنطقة الحرة مع الهيئة العامة للاستثمار لرصد سوق الاستثمارات الاقليمية والدولية لتعزيز قدرتها التنافسية والعمل لتحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمبادئ الشفافية والمحافظة على البيئة والتحسين المستمر لعملياتها وخدماتها لمجتمع الأعمال.

وتستهدف الحكومة تطوير عدن كمحور اقليمي بمواصفات عالمية لتقديم الخدمات اللوجيستية والتصنيع بحيث تكون المنطقة الحرة بعدن القوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدن واليمن عموما .

وتحتل المنطقة الحرة بعدن أولوية في خطط واستراتيجيات الدولة لما تتمتع به من إمكانيات جغرافية واقتصادية.

وبدأ تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير المنطقة الحرة بعدن في عام 1996 م من خلال اتفاقية التطوير الموقعة مع شركة «يمنفست» وبدأ تشغيل ميناء الحاويات في عام 1999م بقدرة مناولة (500) حاوية .

وقامت الحكومة بانهاء الاتفاق السابق في عام 2004 م وتوقيع اتفاقية التطوير الاستراتيجي للمنطقة مع شركة موانئ دبي العالمية في عام 2005م.

وفي 13 يوليو من عام 2008 م وقعت الحكومة اليمنية ـ ممثلة بمؤسسة موانئ خليج عدن مع شركة موانئ دبي العالمية ـ على اتفاقية جديدة لتشغيل وتطوير ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة بعدن .

وتم بموجب الاتفاقية إطلاق شركة مشتركة لإدارة الميناء «شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ المحدودة» بين مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية وشركة موانئ دبي العالمية المحدودة التابعة لموانئ دبي العالمية برأس مال يبلغ (220) مليون دولار بنسبة مشاركة (50 ٪) لكل طرف.

وحددت الاتفاقية فترة إيجار الأراضي بـ (25) عاما على أن تجدد لمدة عشر سنوات .